الأمم المتحدة S/2024/559

مجلس الأمن

Distr.: General
17 July 2024
Arabic
Original: English

الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا

تقرير الأمين العام

موجز

هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، هو التقرير الرابع للأمين العام عن حالة الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا. ويغطي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2022 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023..

ويوثّق التقرير آثار النزاع على الأطفال في شمال شرق نيجيريا، ويسلط الضوء على اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجسيمة الست ضد الأطفال، وهي: تجنيد الأطفال واستخدامهم؛ وقتل الأطفال وتشويههم؛ واغتصاب الأطفال وممارسة غير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضدهم؛ والهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات[1]؛ واختطاف الأطفال؛ ومنع وصول المساعدات الإنسانية. ويتضمن التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال التي ارتكبتها أطراف النزاع، بما في ذلك جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وقوات الأمن النيجيرية والقوة المدنية المشتركة، حيثما توفرت. كما يبين التقدم المحرز في التصدي للانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال.

ويشير الأمين العام في التقرير إلى حدوث زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق (S/2022/596). وظلت تخيم على شمال شرق نيجيريا حالة من انعدام الأمن المتزايد. وظلت الجماعات المسلحة، ولا سيما جماعة أهل

(1) لأغراض هذا التقرير، يُراد بمصطلح "الأشخاص المشمولون بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس و/أو المستشفيات" المستعمل في قرارات مجلس الأمن 1998 (2011) و 2143 (2014) و 2427 (2018)، وكذلك في بيانَيْ رئيس مجلس الأمن المؤرخين 17 حزيران/يونيه 2013 (S/PRST/2013/8) و 31 تشرين الأول/أكتوبر 2017 (S/PRST/2017/21)، المدرّسون والأطباء، وغيرهم من العاملين في مجال التعليم، والطلاب والمرضى.

130824 300724 24-13152 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجماعة باكورا، تشكل تهديدا أمنيا حيث واصلت شن هجمات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني، وضد قوات الأمن النيجيرية.

ويبرِز الأمين العام في التقرير الجهود التي بذلتها حكومة نيجيريا والقوة المدنية المشـتركة من أجل تعزيز إطار التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال وإنهائها ومنعها.

ويتضـــمن التقرير أيضـــا مجموعة من التوصـــيات الموجهة إلى جميع أطراف النزاع بهدف إنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ومنع وقوعها، وتعزيز حماية الأطفال في نيجيريا.

أولا - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملا بقرار مجلس الأمن 1612 (2005) والقرارات اللاحقة المتعلقة بالأطفال والنزاع المسلح، الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2022 إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2023. وهو التقرير الرابع للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا الذي يُقدَّم إلى مجلس الأمن وفريقه العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ويعرض الأمين العام في التقرير معلومات عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في شمال شرق نيجيريا، وعن التقدم المحرز، والتحديات التي ينطوي عليها التصدي لتلك الانتهاكات منذ صدور التقرير السابق (S/2022/596) واعتماد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح استنتاجاته بشأن حالة الأطفال والنزاع المسلح في نيجيريا (S/AC.51/2023/2). ويتضمن التقرير أيضا توصيات محددة تهدف إلى تقوية وتعزيز حماية الطفل في البلد. وقد حُدِّدت، حيثما أمكن، أطراف النزاع المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة. وفي هذا الصدد، وفي آخر تقرير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (A/78/842-S/2024/384)، ظل تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد[2] مدرجين في المرفق الثاني لارتكابهما خمسة انتهاكات جسيمة ضد الأطفال، باعتبارهما طرفين لم يتخذا تدابير لتحسين حماية الأطفال.

2 - والمعلومات الواردة في هذا التقرير هي معلومات وثقتها وتحققت منها فرقة العمل القُطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة في نيجيريا، التي يشترك في رئاستها المنسق المقيم ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أنه تعذر رصد الانتهاكات الجسيمة والإبلاغ عنها بسبب حالة انعدام الأمن، ولا سيما في مناطق خاضعة لسيطرة أو نفوذ الجماعات المسلحة في المنطقة الشمالية من ولاية بورنو، كما هو الحال في مناطق أبادام ومارتي وكوكاوا الخاضعة للحكم المحلي وبعض المواقع المحيطة بمنطقة غابات سامبيسا، بما في ذلك القرى الواقعة حول غوزا وباما وكوندوغا ودامبوا وتشيبوك وأسكيرا/أوبا الخاضعة للحكم المحلي. ولذلك، فإن المعلومات الواردة في هذا التقرير لا تعكس المدى الكامل للانتهاكات الجسيمة المرتكبة في نيجيريا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن المرجح أن يكون العدد الفعلي للانتهاكات أعلى مما هو مذكور.

ثانيا - لمحة عامة عن التطورات السياسية والأمنية

3 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت تخيم على شمال شرق نيجيريا حالة من انعدام الأمن المتزايد. وظلت الجماعات المسلحة، ولا سيما جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجماعة باكورا، تشكل تهديدا أمنيا حيث واصلت شن هجمات ضد المدنيين، بمن فيهم الأطفال والعاملون في المجال الإنساني، وضد قوات الأمن النيجيرية. وأدت تلك الهجمات إلى موجات نزوح جماعي للسكان وزادت من مخاطر ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. كما زادت الجماعات المسلحة من استخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع مع وقوع حوادث مختلفة في مناطق أبادام ومارتي وكاغا وموبار وديكوا وغوزا الخاضعة للحكم المحلي على طول طرق الإمداد الرئيسية. وأسفرت عمليات قوات الأمن النيجيرية، بما في ذلك الغارات الجوية، عن مقتل قادة في الجماعات المسلحة.

4 - ونفذت الجماعات المسلحة هجمات أوقعت ضحايا في صفوف المدنيين، ولا سيما أولئك الذين يغادرون البلدات التي تحميها الحاميات للقيام بأنشطة معيشية، مثل الزراعة وجمع الخردة المعدنية وجمع

(2) انظر الوثيقة A/77/895-S/2023/363، الفقرة 347.

الحطب. وقد استمرت هذه الهجمات في تعطيل سبل عيش الأسر، مما دفع الأطفال إلى القيام بأعمال محفوفة بالمخاطر، مثل جمع الخردة المعدنية التي تبين، أحيانا، أنها أجهزة متفجرة يدوية الصنع، تنفجر وتتسبب في تشويه أو قتل من في محيطهم.

5 - وارتبطت المخاطر الأخرى التي يتعرض لها الأطفال بتعطيل التعليم. فقد أُغلقت بعض المدارس بسبب الخوف من الهجمات، ما دفع الأطفال إلى القيام بسلوكيات محفوفة بالمخاطر، وانضم بعضهم إلى جماعات مسلحة بسبب الفراغ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجمات المستمرة التي تشنها الجماعات المسلحة جعلت من الصعب على الوكالات الإنسانية العمل في بعض المناطق، مما أدى إلى تفاقم الوضع بالنسبة للمحتاجين. وعلاوة على ذلك، أدى انعدام الأمن على طول طرق الإمداد الرئيسية، ولا سيما في ولاية بورنو، إلى إعاقة قدرة الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية الأخرى على تقديم الدعم الأساسي للمجتمعات المحلية المتضررة من خلال البعثات البرية.

6 - وحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، نزح نحو 2,1 مليون شخص، من بينهم أطفال، في شمال شرق نيجيريا، حيث استضافت ولاية بورنو 481 711 1 نازحا، تليها ولايتا أداماوا (118 218 نازحا) ويوبي (030 155 نازحا). وعانى حوالي 63 في المائة من النازحين من نزوح طويل الأمد لمدة خمس سنوات أو أكثر.

7 - ومع إغلاق معظم المخيمات الرسمية للنازحين داخليًا في مايدوغوري، عاصمة ولاية بورنو، وما حولها، تم على مدى العامين أو الثلاثة أعوام الماضية، نقل 000 300 نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية أو إلى مناطق قريبة من مناطقهم الأصلية. وتفيد التقارير أن 000 950 نازح داخلي إضافي يعيشون في 17 منطقة خاضعة للحكم المحلي في ولاية بورنو سيتم نقلهم في عام 2024 نتيجة لخطط حكومة الولاية الرامية إلى إغلاق المزيد من المخيمات في ست مناطق خاضعة للحكم المحلي في بورنو. وتشمل المناطق المحددة للنقل نغالا ومونغونو وباما وبولكا. وعلى الرغم من فوائد إغلاق مخيمات النازحين داخليًا على المدى الطويل، فإن قرار حكومة ولاية بورنو يطرح تحديات معقدة. وتشمل هذه التحديات التهديدات الأمنية التي يتعرض لها الأطفال بشكل خاص، والتي تشمل التعرض لهجمات الجماعات المسلحة، بالإضافة إلى العودة إلى المناطق الملوثة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع والذخائر غير المنفجرة، التي قد يجمعها الأطفال باعتبارها خردة معدنية غير مدركين للمخاطر التي تشكلها هذه الأشياء. وعلاوة على ذلك، لا تزال معظم المزارع ملوثة بالذخائر المتفجرة، مما يؤثر على النساء والأطفال الذين يعتنون بالمزارع. وبالإضافة إلى نقص الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، فإن المخاطر التي تواجه الأطفال في مناطق العودة تشمل التهديد بالاختطاف والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة وخطر العنف الجنسي والاعتداء الجنسي بسبب تحدي انعدام السلامة والأمن الذي تطرحه التهديدات المستمرة من قبل الجماعات المسلحة. ويتفاقم خطر العنف الجنسي بسبب عدم كفاية أو محدودية الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش.

8 - ووفقًا لوزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، فحتى كانون الأول/ديسمبر 2023، تم استضافة ما يقدر بـ 911 32 شخصا، من بينهم 460 9 طفلا (068 5 صبيا و 392 4 فتاة) في مراكز العبور الثلاثة في مايدوغوري: مخيم الحج ومخيم شوكاري ومركز عبور بولومكوتو. وتم استضافة الأطفال، بمن فيهم الأطفال الذين زعم أنهم مرتبطون بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد أو معالو عناصر هذه الجماعة، في مراكز العبور ريثما يتم لم شملهم مع أسرهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية. وقد استسلم المنشقون والأطفال للسلطات في ولاية بورنو نتيجة لعدة عوامل، منها: العفو الحكومي عن جميع

المرتبطين بجماعة أهل السنة والجماعة الذين استسلموا لقوات الأمن؛ والظروف المعيشية القاسية في غابة سامبيسا، حيث يعيش العديد من عناصر جماعة أهل السنة والجماعة؛ وغياب القيادة داخل جماعة أهل السنة والجماعة؛ والقتال الدائر بين جماعة أهل السنة والجماعة وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا؛ والعمليات العسكرية التي تشنها قوات الأمن النيجيرية ضد الجماعتين. وتشير المعلومات التي تلقتها فرقة العمل القطرية من السلطات الحكومية في ولاية بورنو إلى أن غالبية الأشخاص الذين يغادرون صفوف جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد هم من النساء والأطفال.

9 - وفي إنجازٍ هام، تم التوقيع على مشاريع قوانين حماية الطفل في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي لتصبح قوانين خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

10 - وفي تطور إيجابي آخر، واصلت القوة المدنية المشتركة، بدعم من حكومة ولاية بورنو، جهودها لتنفيذ خطة العمل لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم الموقّعة مع الأمم المتحدة في عام 2017. وشُطبت القوة المدنية المشتركة من مرفق تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لعام 2021 (A/75/873-S/2021/437)، بعد انخفاض في حالات تجنيد الأطفال واستخدامهم.

ثالثا - الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال

11 - تحققت فرقة العمل القطرية من وقوع 519 2 انتهاكا جسيما ضد 250 1 طفلا (502 صبي و 743 فتاة و 5 نوع جنسهم غير معروف) في ولايات بورنو (278 2) وأداماوا (238) ويوبي (3) الثلاث المتضررة من النزاع في شمال شرق نيجيريا. ووقع ما مجموعه 819 طفلاً (300 صبيان و 519 فتاة) ضحايا لانتهاكات متعددة، من بينهم 455 طفلاً (291 صبيا و 164 فتاة) تعرضوا للاختطاف والتجنيد والاستخدام، و 361 طفلاً (7 صبيان و 354 فتاة) وقعوا ضحايا للاختطاف، والتجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي، وصبيان تعرضا للاختطاف، والتجنيد والاستخدام، والتشويه، وفتاة واحدة وقعت ضحية للاختطاف، والتجنيد والاستخدام، والعنف الجنسي، والتشويه.

12 - وكان الجناة الرئيسيون هم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (795 1)، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (647)، تليهما قوات الأمن النيجيرية (35) والقوة المدنية المشتركة (4). ونُسب ما مجموعه 38 انتهاكا إلى جناة مجهولي الهوية.

13 - وإجمالا، كانت هناك زيادة كبيرة في عدد الانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق (694). وتزايدت أيضا الانتهاكات الجسيمة في إطار الفترة المشمولة بالتقرير، إذ تم التحقق من وقوع 524 انتهاكا جسيما في عام 2022 و 995 1 انتهاكا جسيما في عام 2023. وظل اختطاف الأطفال (105 1) الانتهاك الأكثر انتشارا، لا سيما في عام 2023، الذي كان فيه عدد الأطفال الذين تم التحقق من اختطافهم (859) هو الأعلى منذ عام 2014؛ ويليه من حيث الانتشار التجنيد والاستخدام (821) والعنف الجنسي (439).

14 - والزيادة الكبيرة في الحالات التي تم التحقق منها يمكن أن تعزى بشكل رئيسي إلى الانشقاق الجماعي لأعضاء جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد واستسلامهم بعد ذلك لحكومة نيجيريا، ما أتاح الفرصة للأطفال الذين كانوا في الأسر لديهم للهروب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة مع إتاحة الفرصة لفرقة العمل القطرية لإجراء عملية التحقق. وكان هناك أيضا في الفترة المشمولة بالتقرير العديد

من الاشـــتباكات بين جماعة أهل الســـنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإســـلامية في غرب أفريقيا، وهو ما يؤدي، إلى جانب الحملات الهجومية المستمرة التي تشنها قوات الأمن النيجيرية ضد الجماعات المسلحة، إلى زيادة إضـعاف الجماعات المسـلحة وتقليص قدرتها على مواصـلة احتجاز أسـراها، وبالتالي توفير سـبيل للأسرى، بمن فيهم الأطفال، للهروب إلى بلدات الحاميات الخاضعة لسيطرة الحكومة.

15 - وبالإضافة إلى ذلك، تحققت فرقة العمل القطرية من 79 انتهاكاً جسيماً وقعت في أعوام سابقة لكن لم يتم التحقق منها حتى الفترة الحالية، لا سـيما حالات تجنيد واسـتخدام 32 طفلاً (17 صـبيا و 15 فتاة)، وارتكاب العنف الجنسي ضد ثماني فتيات، واختطاف 39 طفلاً (17 صبيا و 22 فتاة)، التي تم التحقق منها في عام 2022.

ألف - التجنيد والاستخدام

16 - تحققت فرقة العمل القطرية من تجنيد واسـتخدام 821 طفلا (303 صـبيان و 518 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و 17 عاما، خلال عام 2022 (136) و 2023 (685). ونُسبت هذه الانتهاكات إلى جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (628 انتهاكا)، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (187 انتهاكا)، تليهما قوات الأمن النيجيرية (3 انتهاكات) والقوة المدنية المشـتركة (3 انتهاكات)، وكلاهما اسـتخدم الأطفال في أدوار منزلية كحمالين وعمال نظافة. واستُخدم الأطفال لأغراض جنسية (438)، وفي أدوار قتالية (50)، وفي أدوار مســـاندة (338). ووقعت الانتهاكات في ولايتي بورنو (724) وأداماوا (97). والغالبية العظمى من الأطفال (801) أُفرج عنهم أو فروا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وظل 20 طفلا مرتبطين بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا حتى وقت إعداد التقرير.

17 - ولوحظت زيادة كبيرة في الأعداد التي تم التحقق منها من حالات تجنيد الأطفال واســـتخدامهم، مقارنة بالفترة المشـمولة بالتقرير السـابق، التي تم التحقق فيها من تجنيد واسـتخدام 70 طفلا من قبل أطراف النزاع. وكانت هناك أيضـــا زيادة كبيرة لوحظت خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من تجنيد واسـتخدام ما مجموعه 685 طفلا (254 صـبيا و 431 فتاة) في عام 2023، مقارنة بما عدده 136 طفلا (49 صـبيا و 87 فتاة) في عام 2022. وقد تُعزى تلك الزيادة إلى عدد الأطفال الذين اختطفتهم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسـلامية في غرب أفريقيا في السـنوات السـابقة والذين فروا خلال الفترة المشـمولة بالتقرير ولم يتسـن التحقق من حالاتهم إلا بعد الإفراج عنهم. وعلى سـبيل المثال، تم اسـتخدام 55 طفلاً هربوا في الربع الأول من عام 2023 من جماعة أهل الســـنة للدعوة والجهاد (32) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (23) في أدوار مساندة أثناء وجودهم في الأسر

18 - وكثيرا ما كان تجنيد الأطفال واستخدامهم يؤدي إلى انتهاكات جسيمة أخرى أو يعقبها. وتم التحقق من تجنيد معظم الأطفال (819 طفلا) عن طريق الاختطاف، بمن فيهم 361 طفلا (7 صبيان و 354 فتاة) كانوا ضحايا للعنف الجنسي أثناء ارتباطهن بالجماعات المسلحة. واستُخدم الأطفال المرتبطون بجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسـلامية في غرب أفريقيا في القتال، فضـلاً عن اسـتخدامهم في أدوار مساندة كمنظفين أو طباخين، ولجمع المعلومات الاستخبارية ولأغراض جنسية.

حرمان الأطفال من الحرية بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة

19 - واصلت قوات الأمن النيجيرية إلقاء القبض على الأطفال بسبب ارتباطهم المزعوم بالجماعات المسلحة أثناء عمليات التمشيط الأمنية والعمليات العسكرية وإجراءات التفتيش التي تجريها خارج مخيمات النازحين داخليا واستنادا إلى المعلومات المقدمة من المخبرين.

20 - وتحققت فرقة العمل القطرية من احتجاز قوات الأمن النيجيرية لما عدده 181 طفلا (121 صبيا و 60 فتاة) تتراوح أعمارهم بين أسبوعين و 17 عاما، بسبب ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة. وضمن المحتجزين، كان 22 طفلاً (9 صبيان و 13 فتاة) محتجزين مع أمهاتهم لارتباط الأمهات المزعوم بتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وقد أفرجت قوات الأمن النيجيرية عن جميع الأطفال الـ 181 من الاحتجاز في ثكنات جيوا العسكرية في مايدوغوري، وهي مرفق الاحتجاز العسكري الرئيسي في ولاية بورنو، خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وبعد الإفراج عنهم، تلقوا الرعاية المؤقتة في مركز الرعاية المؤقتة في بولومكوتو ثم أعيدوا إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

21 - وكان معظم الأطفال قد احتُجزوا بعد فرارهم من الأسر على أيدي الجماعات المسلحة واستسلامهم لقوات الأمن النيجيرية في أقرب بلدة أو قرية من موقع فرارهم.

22 - وكانت قوات الأمن النيجيرية قد احتجزت بعض الأطفال بدايةً في سجون أو مرافق احتجاز محلية لفترات قصيرة. وفي نهاية المطاف، نقل معظم الأطفال إلى ثكنات جيوا العسكرية. ووفقًا للشهادات المباشرة، فإن ظروف الاحتجاز في ثكنات جيوا قد تحسنت مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. واعتُبر الطعام والماء كافيين. ووصف الأطفال المحتجزون زنزانات الاحتجاز بأنها غير مزدحمة وظروف النوم فيها أفضل ليلاً مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ومع ذلك، لا يزال الأطفال يحتجزون في كثير من الأحيان في زنزانات مع السجناء البالغين، على الرغم من أن المرفق يحتوي على عنبر من الزنزانات المخصصة حصريا للقصّر. وخلال الاحتجاز، خضع الأطفال لمقابلات مع مسؤولين في جهاز أمن الدولة أثناء فترة احتجازهم لتحديد مستوى ارتباطهم بالجماعات المسلحة. ولم يكن لأي من الأطفال اتصال بأفراد أسرهم خارج مركز الاحتجاز.

23 - وتم تسليم جميع الأطفال بشكل منهجي، بمجرد الإفراج عنهم، إلى وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، التي استقبلتهم في مركز بولومكوتو للعبور في مايدوغوري. ورغم أن الإشعار الموجه قبل الإفراج عن الأطفال عادة ما يكون قصير المدة (بضعة أيام)، فهذا الإشعار يعتبر ممارسة جيدة، إذ يتيح للوزارة والأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية فرصة تقديم خدمات الرعاية المؤقتة وإعادة الإدماج في المجتمعات المحلية.

باء - القتل والتشويه

24 - تحققت فرقة العمل القطرية من قتل (65) وتشويه (74) 135 طفلا (94 صبيا و 36 فتاة و 5 نوع جنسهم غير معروف) تتراوح أعمارهم بين 7 أعوام و 17 عاما في ولايات بورنو (133)، وأداماوا (1)، ويوبي (1). ونُسبت الانتهاكات إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (53) وجناة مجهولي الهوية (38) وقوات الأمن النيجيرية (31) وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (13). وكانت معظم الإصابات بين الأطفال ناتجة عن تبادل إطلاق النار (36) ومخلفات الحرب من المتفجرات والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع (32) والقصف (28) والسلاح الأبيض (11).

25 - ولوحظ انخفاض في عدد الإصابات لدى الأطفال مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تم التحقق من وقوع 212 إصابة. غير أنه لوحظ اتجاه نحو الارتفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير الحالي، حيث تم التحقق من وقوع 53 إصابة في عام 2022 و 82 إصابة في عام 2023. وقد يرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها ارتفاع عدد الهجمات باستخدام الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع وارتفاع عدد الإصابات لدى الأطفال الناجمة عن حوادث الذخائر غير المنفجرة. وكانت الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا على السكان المدنيين عاملاً مساهماً هاما أيضا في عدد الضحايا من الأطفال.

26 - فعلى سبيل المثال، في 8 آذار/مارس 2023، هاجم عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مزارعين وصيادين في قرية موغدالا، شمال شرق بلدة ديكوا، مما أسفر عن مقتل 16 صبيًا تتراوح أعمارهم بين 13 و 17 عامًا. وفي 4 حزيران/يونيه 2023 أيضًا، قُتل ثلاثة صبيان يبلغون من العمر 13 عامًا، وأصيب خمسة أطفال آخرين (3 صبيان وفتاتان) بجروح خطيرة نتيجة لحادث يتعلق بمخلفات الحرب من المتفجرات. وكان الأطفال قد ذهبوا لتربية الحيوانات في الأدغال؛ حيث رأوا شيئًا غريبًا حملوه إلى المنزل حيث قام الأخ الأكبر بسحب مسمار الأمان فانفجر الجهاز.

جيم - الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي

27 - لا تزال الفتيات معرضات بشدة لخطر الاغتصاب وسائر أشكال العنف الجنسي، بما في ذلك الاستغلال الجنسي والزواج القسري. وقد استخدمت الأسر الزواج القسري كآلية تكيف سلبية لثني الجماعات المسلحة عن اختطاف الفتيات غير المتزوجات وللتخفيف من حدة اليأس الاقتصادي.

28 - وتحققت فرقة العمل القطرية من العنف الجنسي المرتكب ضد 439 طفلا (7 صبيان و 432 فتاة) تتراوح أعمارهم بين 10 أعوام و 17 عاما. ووقعت الانتهاكات في ولايتي بورنو (402) وأداماوا (37) ونُسبت إلى جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (344) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (94) والقوة المدنية المشتركة (1). ومن مجموع الحالات، تم التحقق من نجاة 73 فتاة تعرضن للعنف الجنسي في عام 2022، ونجاة 7 صبيان و 359 فتاة في عام 2023.

29 - ولا تزال جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هما المسؤولان الرئيسيان عن حوادث العنف الجنسي التي تم التحقق منها، والتي حدثت في كثير من الأحيان في سياق انتهاكات جسيمة أخرى، مثل الاختطاف أو التجنيد والاستخدام. وتعرض ما مجموعه 7 صبيان و 341 فتاة للزواج القسري من مقاتلي الجماعتين بعد الاختطاف. وعلى سبيل المثال، أكد 45 طفلاً (4 صبيان و 41 فتاة) بعد هروبهم أنهم قد تعرضوا للعنف الجنسي من خلال الزواج القسري أثناء أسرهم على أيدي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (27) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (18) في منطقة باما الخاضعة للحكم المحلي في ولاية بورنو.

30 - وسُجلت زيادة كبيرة في حوادث العنف الجنسي التي تم التحقق منها مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، حيث تحققت فرقة العمل القطرية من تعرض 63 طفلا للعنف الجنسي. ولوحظت أيضا زيادة خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حيث تم التحقق من وقوع 73 انتهاكا في عام 2022 و 366 انتهاكا في عام 2023. وقد زادت إمكانية وصول أعضاء فرقة العمل القطرية إلى الأطفال الذين تركوا الجماعات المسلحة كجزء من عمليات الخروج الجماعي والاستسلام الجارية استجابة لبرنامج العفو الذي أطلقته حكومة ولاية بورنو والذي قد يفسر جزئياً هذه الزيادة. وعلاوة على ذلك، قامت فرقة العمل القطرية بتعبئة ومشاركة

مجتمعية واسعة النطاق في المواقع التي تضررت بشدة من الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، مما أدى إلى زيادة الإبلاغ من قبل المجتمع المحلي.

31 - ومع ذلك، استمر النقص الشديد في معدّلات الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي، وذلك بسبب الوصم، والخوف من الانتقام، والأعراف الاجتماعية الضارة، وانعدام الخدمات أو عدم إمكانية الحصول عليها، والإفلات من العقاب، والشواغل المتعلقة بالسلامة. ولذلك، فهذه الأرقام قد لا تعكس تماما مدى انتشار حالات العنف الجنسي ضد الأطفال التي قد تكون حدثت في شمال شرق نيجيريا؛ لكنها تفيد في توضيح خطورة المشكلة.

دال - الهجمات على المدارس والمستشفيات

32 - في شمال شرق نيجيريا، تم التحقق من وقوع 12 هجوما على المدارس (6) والمستشفيات (6) نُسبت إلى تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (12) في ولايتي بورنو (10) ويوبي (2).

33 - وظلت الأعمال العدائية وأعمال العنف التي ترتكبها جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا تؤثر تأثيرا شديدا على حق الأطفال في الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ولا سيما في ولايتي يوبي وبورنو. وما أثار القلق هو شن الجماعات المسلحة هجمات ألحقت أضرارا بالمدارس والمرافق الصحية والإنسانية، الأمر الذي ساهم في حدوث ارتفاع حاد في عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وقد أدى النزاع إلى الإضرار بمرافق التعليم وتدميرها وإلى نقص في عدد المعلمين، مما أدى إلى نقص كبير في توفير التعليم. ومنذ بداية الأزمة في الشمال الشرقي في عام 2009، تم تدمير أكثر من 400 1 مدرسة ولا تزال 802 مدرسة أخرى مغلقة أو لا تعمل. ونتيجة لذلك، فإن 41 في المائة من جميع الفصول الدراسية الابتدائية العامة غير صالحة للاستخدام أو غير ملائمة. وفي عامي 2022 و 2023، زادت الفيضانات الناتجة عن تغير المناخ من تفاقم المشكلة.

34 - ووقعت هجمات على المدارس في عام 2022 (5) وفي عام 2023 (1) وانطوت على إحراق متعمد (5) وتدمير (4) وهجمات ضد موظفي المدارس، بما في ذلك الاختطاف (1) أو مزيج من هذه الهجمات. وعلى سبيل المثال، في 11 آذار/مارس 2022، هاجم تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا مدرسة غامبورو الابتدائية المركزية في كانومبوري وارد أ في غامبورو، بمنطقة نغالا الخاضعة للحكم المحلي في ولاية بورنو. وأضرم عناصر منه النار في أربعة فصول دراسية ومكتبين للمعلمين وغرفتي تخزين. وكانت المدرسة تستوعب 790 1 تلميذا (835 من البنين و 955 من البنات) و 23 معلماً (5 إناث و 18 ذكرا) واستأنفت المدرسة عملها بعد إعادة تأهيل المباني المتضررة.

35 - وتحققت فرقة العمل القطرية من الاستخدام العسكري لمدرسة واحدة من جانب قوات الأمن النيجيرية في ولاية بورنو. واستمر الاستخدام العسكري للمدرسة وقت إعداد هذا التقرير.

36 - وشُنت هجمات على مستشفيات في عامي 2022 (5) و 2023 (1) وشملت حرق وتدمير البنية التحتية والمعدات (3) ونهب الأدوية والإمدادات الطبية (2) وتهديد العاملين الصحيين (1). فعلى سبيل المثال، في 3 نيسان/أبريل 2022، شنّ تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هجومًا على مركز الرعاية الصحية الأولية الذي تدعمه الأمم المتحدة في بلدة دامبوا في منطقة دامبوا الخاضعة للحكم المحلي. ونهب عناصره الأدوية وأضرموا النار في مخزن التبريد ومكتب مراقبة الأمراض والإبلاغ عنها في المركز. وقبل الهجوم، كان المرفق يقدم خدمات الرعاية الصحية لحوالي 973 3 نازحا داخليًا من مخيم النازحين داخليا المركزي في البلدة.

هاء - الاختطاف

37 - تحققت فرقة العمل القطرية من اختطاف 105 1 أطفال (406 صبيان و 699 فتاة)، تتراوح أعمارهم بين 3 أعوام و 17 عاما، على أيدي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (809) وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (296). ووقعت الانتهاكات في ولايتي بورنو (001 1) وأداماوا (104). وتعكس هذه الأعداد زيادة حادة مقارنة بالتقرير السابق، حيث تم التحقق من اختطاف 287 طفلاً. ولوحظ أيضا اتجاه نحو الارتفاع خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث تم التحقق من اختطاف 246 طفلا في عام 2022 و 859 طفلا في عام 2023. ويمكن أن يعزى الاتجاه نحو الارتفاع في حالات الاختطاف إلى المغادرة الجماعية المتواصلة لأعضاء جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد للجماعة المسلحة واستسلامهم بعد ذلك لحكومة نيجيريا، مما أتاح الفرصة للأطفال الذين كانوا في أسرهم للهروب إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، ما يتيح بدوره الفرصة لفرقة العمل القطرية لإجراء عملية التحقق. وقد تكون هذه الأعداد المرتفعة ناتجة أيضا عن الاشتباكات بين ما تبقى من مقاتلي جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد للجماعة، الذين لم يستسلموا، وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، الذي ما برحت تضعف قوته، ما يؤثر على قدرته على الاحتفاظ بأسراه، ويؤدي إلى هروب الأسرى، بمن فيهم الأطفال إلى البلدات التي تسيطر عليها الحكومة. ويُعتقد أن عدد الأطفال الذين اختطفتهم جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا أعلى بكثير، بالنظر إلى عرقلة جهود رصد الاختطاف بسبب القيود المفروضة على سبل الوصول وتلك المفروضة لدواعي أمنية في المناطق التي تنشط فيها الجماعات المسلحة.

38 - ومن بين الأطفال الذين تم التحقق من اختطافهم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وعددهم 105 1 أطفال، اختُطف 819 طفلا منهم (300 صبي و 519 فتاة) لغرض التجنيد والاستخدام من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا وجماعة أهل السنة للدعوة والجهاد، بمن فيهم 7 صبيان و 354 فتاة كانوا أيضا ضحايا للعنف الجنسي أثناء ارتباطهم بالجماعتين المسلحتين. ولم يُعرف الغرض من اختطاف الأطفال الـ 291 الآخرين. وأفرج عما مجموعه 882 طفلا أو هربوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا يزال مكان وجود الأطفال الـ 223 الآخرين مجهولا في وقت كتابة هذا التقرير.

39 - ولا يزال اختطاف الفتيات بغرض الزواج القسري وغيره من أشكال العنف الجنسي يشكل مصدر قلق بالغ. واقتيد معظم الأطفال عنوة من منازلهم ومدارسهم ومجتمعاتهم المحلية لاستعبادهم جنسيا وتزويجهم قسرا. وعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر 2022، ذكرت 29 فتاة تتراوح أعمارهن بين 12 و 17 عامًا في ولاية بورنو أنهن تزوجن قسراً من خاطفيهن أثناء احتجازهن بعد اختطافهن من قبل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (28) أو تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا (1).

40 - وبالإضافة إلى ذلك، وكاتجاه مستمر من الفترة المشمولة بالتقرير السابق، استمرت عمليات اختطاف الطلاب للحصول على فدية التي امتدت من شمال شرق نيجيريا إلى شمال غرب البلاد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

واو - منع وصول المساعدات الإنسانية

41 - تم التحقق خلال الفترة المشمولة بالتقرير مما مجموعه سبعة حوادث مُنع فيها إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال: منها ستة حوادث في عام 2022، وحادث واحد في عام 2023. وكان تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا هو الجاني الرئيسي، إذ كان مسؤولا عن خمسة حوادث، تليه جماعة أهل السنة

للدعوة والجهاد (1) وقوات الأمن النيجيرية (1). ووقعت جميع الحوادث في ولاية بورنو (7). وشملت الحوادث التهديدات والعنف ضد العاملين في المجال الإنساني والأصول الإنسانية (5)، واختطاف العاملين في المجال الإنساني (3)، وتعطيل إيصال الإمدادات الإنسانية ونهبها (1)، والتدخل في العمليات الإنسانية (1)، أو مزيج من هذه الحوادث.

42 - وكثيرا ما أسفرت تلك الحوادث عن تعليق مؤقت للأنشطة الإنسانية وأثرت على إيصال المعونة الإنسانية إلى آلاف الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ تزايد اعتداءات الجماعات المسلحة تجاه العاملين في المجال الإنساني خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهدد تنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا بمهاجمة العاملين في المجال الإنساني، بما في ذلك من خلال مقالات في وسائط الإعلام. وعلى سبيل المثال، في 10 آذار/مارس 2022، هاجمت مجموعة من عناصر هذا التنظيم مونغونو في ولاية بورنو واختطفت أحد الموظفين واثنين من حراس الأمن من دار ضيافة تابعة لمنظمة غير حكومية دولية. وقد أفرج عن جميع المختطفين في الربع الأول من عام 2023.

43 - وتعلق الحادث الذي نُسب إلى قوات الأمن النيجيرية بهجوم قام به فرد من هذه القوات ضد مروحية للعمل الإنساني.

رابعا - أنشطة الدعوة والحوار مع أطراف النزاع

44 - في 30 أيلول/سبتمبر 2022، وقّعت حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية مع الأمم المتحدة اتفاقا بشأن بروتوكول لتسليم الأطفال الذين يُعثر عليهم في سياق النزاع المسلح في نيجيريا ومنطقة حوض بحيرة تشاد. ويهدف بروتوكول التسليم إلى منع احتجاز الأطفال الذين يعثر عليهم الجيش وقوات الأمن أثناء النزاع المسلح من خلال تحديد هوية الأطفال الذين يُزعم ارتباطهم بالجماعات المسلحة ونقلهم إلى وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في غضون سبعة أيام.

45 - وعُقد اجتماع لوضع خطة تنفيذ لبروتوكول التسليم في مايدوغوري في 29 و 30 آب/أغسطس 2023، والتأمت في الاجتماع لجنة تنفيذ تضم ممثلين عن وزارة الدفاع الاتحادية، والوزارة الاتحادية لشؤون المرأة، ومكتب مستشار الأمن القومي، والجيش النيجيري، ووزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، ووزارة العدل في ولاية بورنو، ووزارة الحكم المحلي وشؤون الإمارة في ولاية بورنو، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. والغرض من لجنة التنفيذ هو تنسيق رصد مرافق الاحتجاز، وتوفير الرقابة لتعزيز المساءلة داخل الجيش والتحقق وإدارة البيانات المتعلقة بالأطفال المحتجزين والمفرج عنهم من الحجز الإداري الذي يُدار من خلال مركز التحقيق المشترك في مايدوغوري، وتقديم إحاطات فصلية لأصحاب المصلحة عن وضع الأطفال المحتجزين والمفرج عنهم من الحجز الإداري. واستناداً إلى عمل اللجنة في عام 2023، تم وضع مشروع خطة تنفيذ وتمت المصادقة عليه في 25 كانون الثاني/يناير 2024.

46 - ومنذ التوقيع على بروتوكول التسليم، عملت قوات الأمن النيجيرية بنشاط على معالجة حالات الأطفال الذين وقعوا في عهدتها وتم الإفراج عن 181 طفلاً من الحجز العسكري. وتلقى الأطفال رعاية مؤقتة في مركز بولومكوتو للرعاية المؤقتة وأعيدوا إلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية.

47 - وفيما يتعلق بالمساءلة، واصلت حكومة ولاية بورنو الضغط على المشاركين في النزاع المسلح للاستفادة من العفو المعلن في حزيران/يونيه 2021 وتسليم أنفسهم لقوات الأمن النيجيرية لفرزهم وإعادة

تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، حيث توجد برامج مختلفة للعدالة والمصالحة لدعم عمليات المصالحة والتعافي. وقد ذكرت حكومة ولاية بورنو أنه لن يتم القصاص من أي من المنشقين؛ وبدلا من ذلك سيخضع الجميع للفرز وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في المجتمع.

48 - ويمثل التوقيع على مشاريع قوانين حماية الطفل في ولايات بورنو وأداماوا ويوبي تقدماً كبيراً في مجال حقوق الطفل في شمال شرق نيجيريا، إذ توفر إطارا قانونيا طال انتظاره لحماية الأطفال من العنف والاستغلال ولمنع زواج الأطفال.

49 - ودعمت فرقة العمل القطرية القوة المدنية المشتركة في جهودها لإنشاء وتدريب 34 وحدة لحماية الطفل داخل القوة في سياق خطة عمل عام 2017 الموقعة مع الأمم المتحدة. وتم اختيار ما مجموعه 196 فردًا (112 رجلًا و 42 امرأة) و 42 من كبار القادة من 27 موقعًا لتلقي التدريب. وكان الهدف من التدريب هو زيادة فهم المشاركين لحقوق الطفل وحماية الطفل، ومنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والاستغلال والانتهاك الجنسيين، والاحتياجات النفسية والاجتماعية للأطفال، ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، وأدوار أعضاء وحدات حماية الطفل.

خامسا - إطلاق سراح الأطفال والاستجابة البرنامجية

50 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى 967 15 طفلا (159 8 صبيا و 808 7 فتيات)، بمن فيهم المرتبطون بالجماعات المسلحة أو الذين يشتبه في ارتباطهم عبر أواصر أسرية بعناصر في الجماعات المسلحة، دعماً لإعادة الإدماج من خلال وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية في ولاية بورنو، والأمم المتحدة، والشركاء في مجال حماية الطفل. ومن بين ذلك المجموع، تم إطلاق سراح 460 9 طفلا (068 5 صبيا و 392 4 فتاة) من الجماعات المسلحة واستضيفوا في مراكز العبور الحكومية (مخيم الحج، ومخيم شوكاري، ومركز بولومكوتو للرعاية المؤقتة)، بمن فيهم 340 2 طفلا (241 1 صبيا و 099 1 فتاة) بقوا في المخيمات الثلاثة وقت إعداد التقرير. وتم تزويد هؤلاء الأطفال الـ 460 9 بالدعم الشامل والمتعدد التخصصات، بما في ذلك دعم الرعاية المؤقتة والخدمات التي شملت الرعاية الطبية والدعم النفسي والاجتماعي وإدارة الحالات كجزء من إعادة تأهيلهم قبل إعادة دمجهم مرة أخرى في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. أما الأطفال الآخرون الـ 507 6 (091 3 صبيا و 416 3 فتاة) الذين أعيد إدماجهم مباشرة في مجتمعاتهم المحلية دون المرور عبر مخيم عبور حكومي، بمن فيهم بعض الأطفال الذين كانوا مرتبطين سابقاً بجماعات مسلحة، فقد تمت إحالتهم إلى شركاء عاملين في منطقة إعادة إدماجهم للحصول على خدمات، مثلما كان الحال بالنسبة لأطفال ضعفاء آخرين.

51 - وتم تزويد معظم الأطفال الناجين من العنف الجنسي بالدعم ذي الصلة والخدمات ذات الصلة كجزء من برنامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج الذي تديره الحكومة النيجيرية من خلال وزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

52 - يساورني قلق بالغ إزاء الزيادة الكبيرة في عدد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال من جانب جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا. وإني أحث جماعة أهل السنة

للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا على وضع حد فوري لجميع الانتهاكات ضد الأطفال ومنعها، والإفراج عن جميع الأطفال المرتبطين بهما، والتقيد بالتزاماتهما بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

53 - وإني أدين بشدة اختطاف الأطفال، وكثير منهم من الفتيات، من قبل جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا، ولا سيما لأغراض التجنيد والاستخدام والعنف الجنسي. وأحث هاتين الجماعتين على الإفراج فورا عن جميع الأطفال المختطفين.

54 - ويظل يساورني قلق بالغ إزاء استمرار الهجمات على المدارس والمستشفيات والأشخاص المشمولين بالحماية ممن لهم صلة بالمدارس والمستشفيات. وأدعو جميع الأطراف إلى احترام الطابع المدني للمدارس والمستشفيات، والسماح بوصول الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني إلى السكان المتضررين من النزاع على نحو آمن ودون عوائق.

55 - وأشيد بحكومة نيجيريا والقوة المدنية المشتركة كلتيهما للدور البنّاء الذي استمرتا في أدائه في إطار تنفيذ خطة عمل عام 2017 لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب القوة وفي الجهود الرامية إلى معالجة القضايا المتبقية لتجنيد الأطفال واستخدامهم. وأرحب كذلك بإنشاء وحدات لحماية الطفل في جميع تشكيلات القوة المدنية المشتركة في ولاية بورنو وببدء أنشطة التوعية في صفوف القوة المدنية المشتركة وأفراد المجتمعات المحلية، تمشيا مع خطة العمل. وأحث القوة المدنية المشتركة، بدعم متواصل من الأمم المتحدة، على الوفاء بالتزاماتها المتبقية بموجب خطة العمل، أي تدريب وحداتها في مجال حقوق الطفل وإنشاء آليات للمساءلة تكفل إخضاع أفراد القوة المدنية المشتركة لتدابير تأديبية عند انتهاك الأوامر الدائمة تتماشى مع خطة العمل.

56 - وإني أرحب باعتماد بروتوكول لتسليم الأطفال الذين يعثر عليهم في سياق النزاع المسلح في نيجيريا ومنطقة حوض بحيرة تشاد وأنه تم إطلاق سراح 181 طفلاً من الاحتجاز العسكري منذ توقيع البروتوكول. كما أرحب بالمصادقة على خطة تنفيذ البروتوكول، وأدعو الحكومة إلى التعجيل بتنفيذها.

57 - ويظل يساورني القلق إزاء استمرار احتجاز الأطفال بدعوى ارتباطهم الفعلي أو المزعوم بالجماعات المسلحة. وأدعو السلطات النيجيرية إلى معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا في المقام الأول، وإلى استخدام الاحتجاز كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة، مع مراعاة مصالح الطفل الفضلى والمعايير الدولية لقضاء الأحداث بوصفها مبادئ توجيهية. وأشجع الحكومة على مواصلة التنسيق مع الجهات المعنية، بما في ذلك الأمم المتحدة، وإخطارها حسب الأصول، قبل إطلاق سراح الأطفال المحتجزين، على نحو يتيح الوقت الكافي لإعداد الاستجابة البرنامجية. وأدعو الحكومة أيضاً إلى إتاحة إمكانية وصول الجهات الفاعلة المعنية بحماية الأطفال دون عوائق إلى مرافق الاحتجاز، ولا سيما ثكنات جيوا العسكرية.

58 - وأرحب بالجهود التي تبذلها حكومة نيجيريا، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء، والتي تؤدي إلى إعادة إدماج 967 15 طفلا متضررا من النزاع المسلح، بمن فيهم أولئك الذين كانوا مرتبطين بالجماعات المسلحة أو الذين يشتبه في ارتباطهم عبر أواصر أسرية بعناصر في الجماعات المسلحة. وأشجع السلطات النيجيرية على مواصلة ضمان إعادة إدماج جميع الأطفال المفرج عنهم بصورة فعالة تراعي الفوارق بين الجنسين، فضلا عن توفير برامج تعليمية وصحية وبرامج الصحة العقلية وبرامج نفسية اجتماعية لجميع

الأطفال المتضـــررين من النزاع. كما أحث الحكومة على إيلاء اهتمام خاص لمخاطر إعادة تجنيد الأطفال، ولا سيما في ضوء العدد الكبير من الأفراد، بمن فيهم الأطفال، الفارين من صفوف جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد وتنظيم الدولة الإسلامية في غرب أفريقيا.

59 - وأحث الحكومة على الإســراع بإقرار القواعد والمبادئ التوجيهية بشــأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة.

60 - وأناشد الحكومة أن تواصل جهودها لتعزيز المساءلة عن طريق التحقيق مع كل من تثبت مسؤوليته عن ارتكاب انتهاكات جســيمة، بما فيها أعمال عنف جنســي، ضــد الأطفال ومقاضــاته ومعاقبته، وكفالة إمكانية لجوء جميع الضحايا إلى العدالة وتزويدهم بخدمات الحماية الشاملة المراعية للسن ونوع الجنس.

61 - ويســاورني القلق إزاء إغلاق مخيمات النازحين داخليًا في مايدوغوري وما حولها، والإغلاق المقترح لمخيمات إضــافية في ولاية بورنو في عام 2024. وتشــكل عمليات الإغلاق هذه مخاطر أمنية كبيرة على النازحين، بما في ذلك الأطفال، الذين قد يتعرضــون لهجمات على أيدي الجماعات المســلحة عند نقلهم إلى مناطقهم الأصلية أو بالقرب منها.

62 - وأرحب بمســـاهمات الجهات المانحة المقدمة للأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وحكومة نيجيريا لدعم البرامج الإنسانية والإنمائية، ولا سيما البرامج التي تساعد الأطفال المتضررين من النزاع وتيسّر حصـــولهم على التعليم والخدمات الصـــحية. وأحثّ الجهات المانحة على زيادة دعمها المالي لهذه البرامج، لا ســـيما خدمات الرعاية المؤقتة والتعافي النفســـي الاجتماعي الطويل الأجل وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصـــادي في المجتمعات المحلية لفائدة الأطفال الذين تم اختطافهم وتجنيدهم واســـتخدامهم والفتيات اللواتي تعرضن للعنف الجنسي.